واقع المساحات الخضراء في ظل التوسع الحضري المطرد بمدينة مراكش

هلال محمد، طالب باحث، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء، كلية الآداب المحمدية- المغرب
وادريم مصطفى، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء، كلية الآداب المحمدية- المغرب

ملخص: إن المدينة المغربية اليوم، باعتبارها كيانا جغرافيا اقتصاديا واجتماعيا، أصبحت تمارس آثارا مختلفة المستويات على البيئة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ولا شك أن تدهور الوسط البيئي كان نتيجة التحولات المتسارعة التي شهدتها الأوساط الحضرية على وجه الخصوص بفعل ارتفاع وتيرة النزوح القروي نحو المدن وتفشي مظاهر التهميش الحضري وبروز حركة صناعية غير منظمة. وفي هذا الإطار لا يمكن إنكار علاقة أدوات التخطيط العمراني بحماية البيئة والمحافظة عليها وذلك من منطلق الدور الهام الذي تضطلع به على مستوى تنظيم استعمال المجال بما يحتويه من ثروات طبيعية وأوساط إيكولوجية ومن بينها المجالات الخضراء التي تأخذ مكانة خاصة في المجالات الحضرية. وتعد مدينة مراكش من المدن المغربية المعروفة التي تعطي أهمية خاصة لهذه المجالات، ومن هنا سنحاول إبراز أهمية ووظائف المجالات الخضراء، وكيفية توزيعها داخل المدينة، ودراسة طرق تدبير هذه المجالات، والوقوف عند أهم المتدخلون في تدبيرها، لنختم هذه الورقة بالوقوف عند أهم الإكراهات التي تعترض تدبير المجالات الخضراء بمدينة مراكش.

الكلمات المفتاحية: مدينة مراكش، المجالات الخضراء، التدبير، البعد البيئي، التعمير.

The reality of green spaces in front of the steady urban expansion in Marrakesh

Abstract: Aujourd’hui la ville marocaine, en tant qu'entité géographique, économique et sociale, a commencé à exercer différents niveaux d'effets sur l'environnement directement ou indirectement, et il ne fait aucun doute que la détérioration de l'environnement a été le résultat des transformations rapides dont a été témoin milieux urbains notamment en raison du taux élevé d'exode rural vers les villes et de la propagation des manifestations de la marginalisation urbaine et de l'émergence d'un mouvement industriel inorganisé. Dans ce contexte, il n'est pas possible d’ignorer la relation des outils d'urbanisme avec la protection et la préservation de l'environnement, compte tenu du rôle important qu'ils jouent au niveau de la régulation de l'utilisation de l’espace, y compris ses ressources naturelles et écologiques, dont les espaces verts, qui occupent une place particulière dans les espaces urbains. Marrakech est l'une des villes marocaines bien connues qui accordent une importance particulière

à ces zones, et nous allons essayer à travers cet article de mettre en évidence l'importance et les fonctions des espaces verts, et comment ils sont répartis dans la ville, et d'étudier les modes de gestion de ces espaces, et les intervenants les plus importants dans leur gestion, pour conclure cet article en se situant au niveau des contraintes les plus importantes qui s'opposent à la gestion des espaces verts à Marrakech.

Keywords: Marrakech, espaces verts, gestion, dimension environnementale, urbanisme

مقدمة

يتميز المجال الأخضر بمدينة مراكش بقدمه، فقد كان ولا زال يستغل من طرف مختلف الفئات العمرية بهذه المدينة، وظل يحظى بمكانة في ذاكرة وثقافة المواطن المراكشي. لكن ارتباط هذه المجالات الخضراء بالإنسان من جهة من خلال تدخلاته وسلوكاته وبالمجال العام المتمثل في الظروف الطبيعية المميزة لمدينة مراكش وعنصر الماء؛ العامل الرئيسي الضامن للعناية بهذا المجال واستمراريته مما يفرض الإجابة عن عدة تساؤلات حول تطور وظائف المجالات الخضراء بالمدينة على المستوى البيئي والحضاري والاقتصادي والاجتماعي وحدود توسعه وتحسن طرق تدبيره بما في ذلك تجهيزاته وضبط مواقعه، والعناية بمغروساته. فضلا عن تطور مجال استغلال المياه في إطار سقي المجالات الخضراء بالمدينة ومدى تطور مصادرها وتحسين سبل تدبير استهلاك هذه المادة الحيوية وتوزيع المسؤوليات والمهام بين المواطن من جهة والجهات المسؤولة والمتمثلة في المجالس الجماعية من جهة ثانية في الحفاظ على هذه المساحات الخضراء وإعادة تهيئتها وتجهيزها، كما يمكن أن نطرح تساؤلات أخرى حول درجة التنسيق والتواصل بين مختلف المصالح المهتمة والفاعلة في هذه المجالات ومدى اتساع أو ضيق مجال امكانياتها المادية والبشرية والتقنية المتاحة والمسخرة لتدبير المجالات الخضراء بالمدينة، ومدى إمكانيات مواكبتها لتقلبات الظروف المناخية التي تتميز بها مدينة مراكش وكذا تقويم السلوكات والعوامل السلبية في إطار متابعة إيجابية للتطور الذي يشهده المجال الحضري للمدينة. ونأمل أن تساهم هذه الورقة في تجسيد مختلف هذه المعطيات وان تكون أرضية لإيجاد بدائل واقتراح وجهات نظر تسهم في تطوير المجالات الخضراء بمدينة مراكش وتراعي شروط استدامتها والتخفيف من بعض السلوكيات التي تؤدي إلى تراجع هده المجالات الخضراء.

1-مجال الدراسة

تنتمي مدينة مراكش جهويا إلى جهة مراكش آسفي وإقليما إلى عمالة مراكش (خريطة 1)، وتتموقع مدينة مراكش وسط سهل الحوز بين الجبيلات شمالا والأطلس الكبير جنوبا، الذي تبعد عنه بحوالي 50 كلم، تضاريسها تتميز بالانبساط رغم وجود تلال ذات ارتفاع منخفض حيث نجد مثلا جبل جليز 127 م وكدية العبيد 490 م. أما من حيث الجانب الهيدروغرافي فهي تتوفر على مصادر مائية، حيث نجد واد تانسيفت الذي يعبر المدينة بالإضافة إلى الخطارات والسواقي،إلا أن

هذه الأخيرة أوشكت على الزوال، أما المجال الغابوي فالجماعة لا تحتوي على غابات بمفهومها الصحيح ولكن تحتوي على مساحات خضراء مهمة جديرة بالذكر كحدائق المنارة، ماجوريل، حدائق تاركة، عرصة مولاي عبد السلام، واحة الحسن الثاني بسيدي يوسف بن علي ....الخ.

الخريطة رقم (01): مدينة مراكش ضمن إطارها الوطني والجهوي والإقليمي

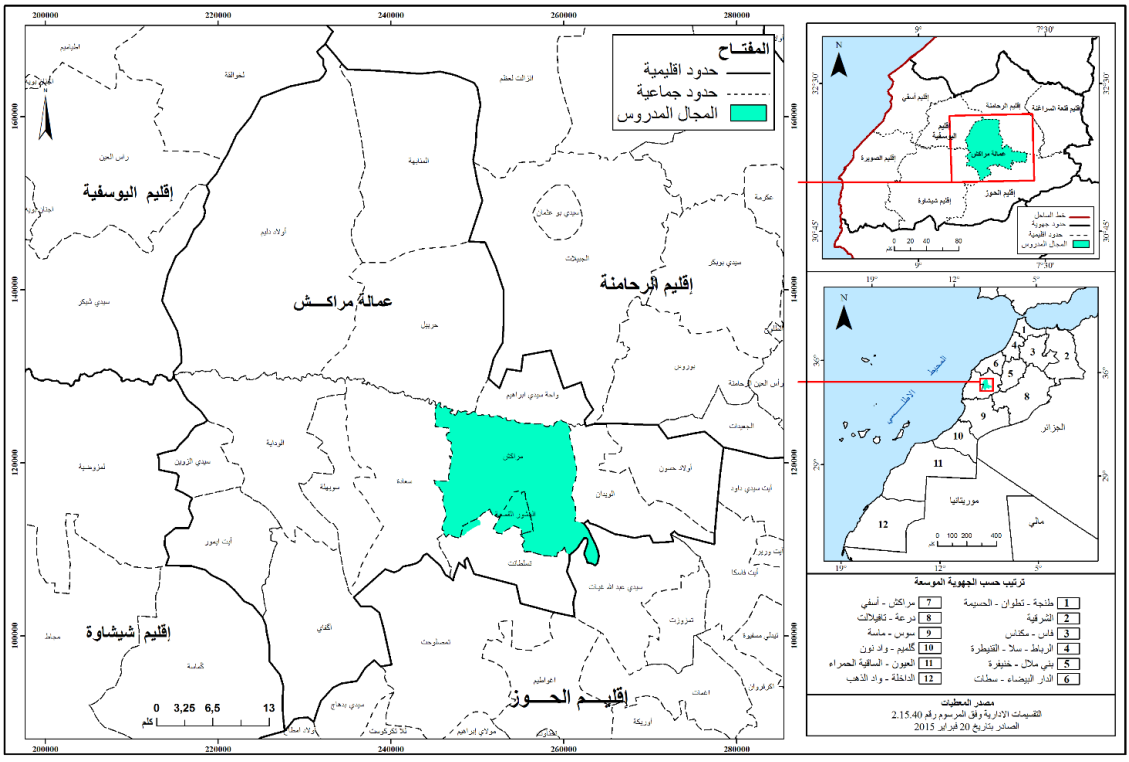

المصدر: التقسيم الإداري للمغرب 2015 (بتصرف)

2-أهمية المجالات الخضراء وتوزيعها داخل مدينة مراكش

يأخذ المجال الأخضر تعاريف عدة، وفي سبيل إقرار تصور دقيق له وتوضيح تجلياته والمواقف المتخذة اتجاهه وخلف باب لإبداء وجهات النظر بالسلب أو الإيجاب نعرض لتحديد مفهوم هذا الأخير وفق التصور الإداري الذي يعتبر المجالات الخضراء كل مساحة عمومية يمكن أن تكون بشاكلة نباتية؛ مكونة من أشجار وشجيرات وورود، أو بشاكلة اصطناعية كساحة مبلطة بها نافورات أو نصب تذكارية، كما يمكن اعتبار الشارع الذي به أشجار على جانبيه مجالا أخضرا وهو ما أصبح يصطلح عليه " بأشجار الترصيف" وكذلك الشأن بالنسبة لمدار الطرق.

كما يمكن اعتبارها ذلك الحيز أو الفضاء الموجود في مجال جغرافي معين، يسيطر فيه العنصر الطبيعي، ويتواجد في حالته الأولية، كما هو الحال بالنسبة للغابات والمنتزهات الطبيعية، أو في حالة تهيئة كما هو الحال بالنسبة للحدائق والبساتين والمنتزهات العمومية[1].أو تلك المناطق غير المبنية والمغطاة كليا أو جزئيا بالنباتات. وتهتم الجماعات بالشاكلة الأولى للمجال الأخضر أي النباتية لوظائفها المتعددة ولدورها الكبير في العديد من الجوانب.

ذلك، أنها تحظى بدور بالغ الأهمية بالنسبة للإنسان من جهة والتوازن الايكولوجي من جهة ثانية، وتكمن أهمية المجالات الخضراء على مستويين رئيسيين؛ أولهما يتمثل في الضرورة السيكولوجية نظرا لكونها تمارسا تأثيرا إيجابيا على التوازن النفسي للإنسان في مواجهة المشاكل اليومية المتعبة والمنهكة، حيث تبعث في النفس البهجة والسرور كأماكن للراحة والهدوء النفسي، وتحفز العلاقات الجوارية والحميمية بين الساكنة والتي تقوي الشعور بالانتماء والألفة لمناطق الإقامة، وللرقي بأذواق المواطنين وحسهم المدني وثقافتهم البيئية، وفضاء تربوي للأطفال والذين يكتسبون قدرات جديدة بترددهم على هذه الأماكن المفتوحة للعب والالتقاء بأقرانهم وتغيير جو البيت الروتيني مما يساعدهم على النمو السليم من الناحية العضوية والنفسية والاجتماعية[2].

ويتمثل المستوى الثاني في الحاجة الفيزيولوجية نظرا لقدرتها على امتصاص ثاني أوكسيد الكاربون وإنتاج الاوكسجين، فقد تبث انه يمكن لهكتار واحد من المساحات المشجرة امتصاص ما بين 220 إلى 280 كلغ من غاز ثاني أكسيد الكربون، وإفراز مقابل ذلك ما بين 180 إلى 240 كلغ من الأوكسجين. كما أن لهكتار واحد من المساحات المشجرة، من امتصاص الغبار وتصفية حوالي 18 مليون متر مكعب من الهواء سنويا، من خلال خفض عدد الملوثات الصلبة للهواء حول المدن والمناطق الصناعية بنسبة 100 إلى 1000 مرة، وتساعد أيضا المساحات الخضراء على الحد من سرعة الرياح المثيرة للغبار[3]. ونظرا لهذه الأهمية الكبيرة التي تلعبها هذه المجالات تطلق على المناطق والأحزمة الخضراء اسم " رئة المدينة" أو " متنفس المدينة". إضافة إلى وظيفتها الاقتصادية والمتمثلة في إنعاش القطاع السياحي وإشعاع المدن وتحسين صورتها وزيادة أسعار المواقع المحيطة بها مما سيرجع إيجابا على التأثير غير المباشر في الرفع من الإنتاجية.

نظرا لهذه الأهمية والوظائف التي تعلبها المجالات الخضراء كبيئة طبيعية، أصبحت تحظى بعناية كبيرة في تخطيط المدن، كونها مجال عام له أهمية جمالية ووظيفة حيوية منذ العصور القديمة إلى وقتنا الحاضر، حيث أصبحت النظريات في التخطيط تولي أهمية خاصة لها، باكتشاف أهميتها المعمارية مما خلق محاولات في وضع معايير كمية للمساحات الخضراء في المدن، في محاولة لوضع مقياس لما يحتاجه الفرد والتجمع السكاني والمجتمع في البيئة الحضرية وهو ما تحاول بعض البلدان تحقيقه ومن بينها المغرب الذي يخصص جزء من المجال العام

[1] محمد فاضل بن الشيخ، البيئة الحضرية في مدن الواحات وتأثير الزحف العمراني على توزيعها الايكولوجي، دكتوراه الدولة في العمران، معهد الهندسة المعمارية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2001، ص 148.

[2] محمد الرحماني وآخرون، المساحات الخضراء، بمدينة القصر الكبير، مجلة م ش المغرب عدد 6-8، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مارتيل المغرب، 2012.

[3] مرجع سابق ص 153.

بالمدينة ليكون مجالا أخضر وذلك ما نجده واردا في التصاميم التي يقوم بها المشرع، حيث يتم بشكل مدروس اقتراح إنشاء مجال أخضر في مناطق معينة من فضاء المدينة وتقوم الجماعة أو البلدية المسؤولة عنه بالمصادقة على المقترحات في التنطيقات التي تراها مناسبة وملائمة وهي عملية تتخذ بصفة دورية كل عشر سنوات وتمكن من إجراء أي تعديل عليها تبعا لسيرورة تطور المجال والمؤثرات الخارجية وارتباطا كذلك والإمكانيات المادية والبشرية المتاحة وما يمكن أن يعترض المشاريع من صعوبات لم تكن متوقعة.

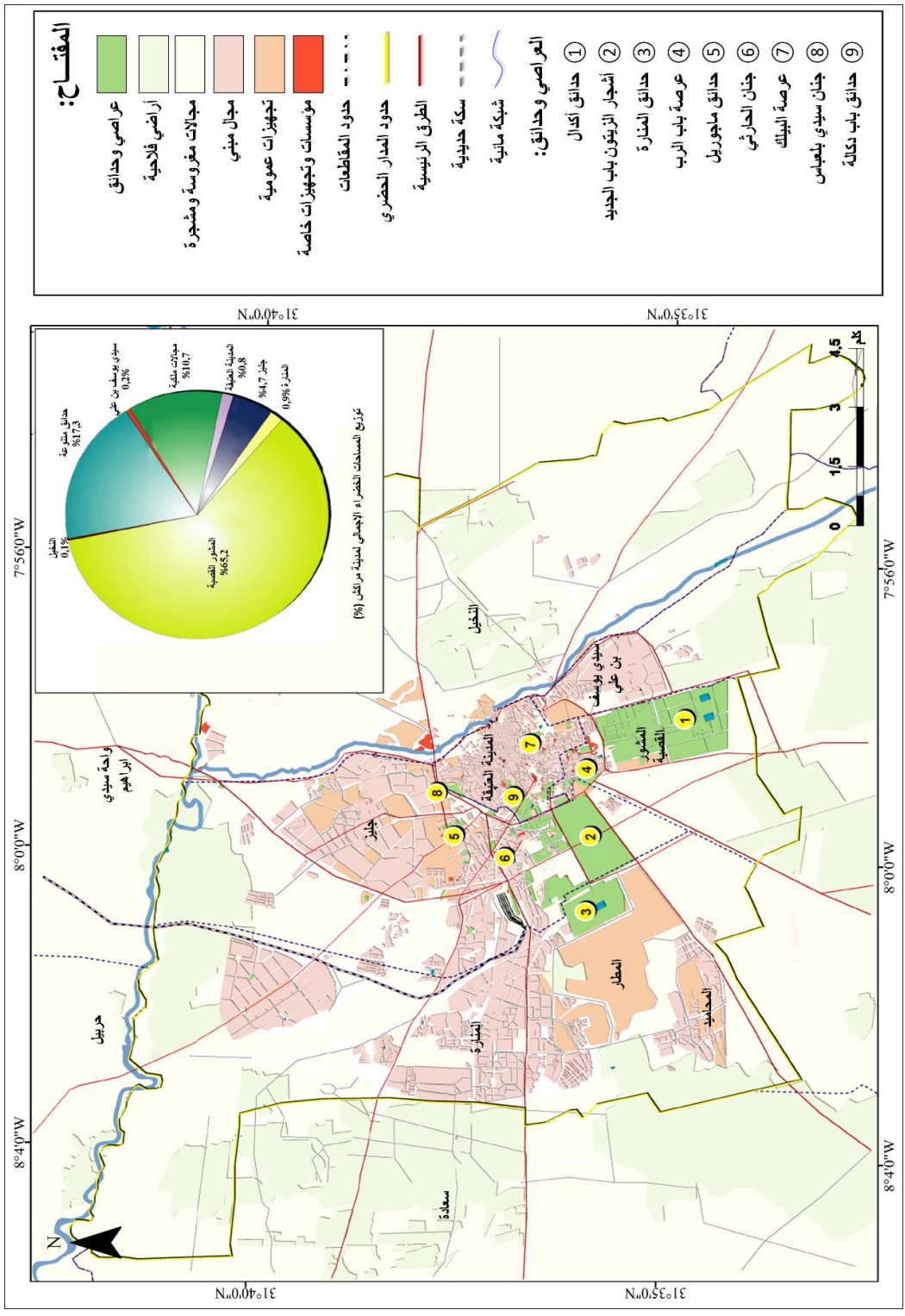

الخريطة رقم (02): التوزيع المجالي للمساحات الخضراء بمدينة مراكش

المصدر: المجلس البلدي لمدينة مراكش (بتصرف)

2-1. التوزيع المجال للمجالات الخضراء بمدينة مراكش

ظل المجال الأخضر المراكشي والمتنوع حيث نجد ضمنه الحدائق والعراصي والجنانات والمشاتل والأحزمة الخضراء إضافة إلى الرياض، يحتل أهمية بالغة في مخططات التنمية لبلديات المدينة وهذا ما يتجلى في محاولات بعض هذه البلديات والتي أخذناها كنماذج لدراستها من خلال بلدية المنارة كليز، بلدية مراكش-المدينة، وبلدية سيدي يوسف بن علي والتي تشرف على هذه المجالات الحيوية وتتبعها عبر مختلف مراحل الانشاء والتسيير ثم التدبير وتمتد المجالات الخضراء بمدينة مراكش بشكل كبير ضمن هذه البلديات على الشكل التالي (الخريطة رقم2).

نستشف من خلال الخريطة (رقم 2) أن توزيع المجالات الخضراء بمدينة مراكش، نادرة داخلها وإن وجدت فإنها غير موزعة بشكل متساو بين جميع أحيائها، مع العلم أن الأحزمة الخضراء المعتني بها تؤدي إلى ديمومة المجال الأخضر داخل وجوار المدن وتساهم في اخضرارها وتزيينها ومنحها مناظر جمالية مميزة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن توظيفها كأداة لإعداد وتهيئة التراب، وتم إنشاء البعض من هذه المجالات للحد من التوسع العمراني أو لإعادة توجيه التعمير إلى اتجاهات أخرى من المجال حسب رغبات المخططين. وتتوزع المجالات الخضراء بتراب مدينة مراكش على النحو التالي:

بلدية المنارة كليز:

تعتبر بلدية المنارة جليز قطبا رئيسيا داخل المجال الحضري لولاية مراكش، فهي من أكبر المجالات الحضرية، إذ تبلغ مساحتها 92 كلم مربع، وتضم أزيد من 181 ألف نسمة حسب إحصاء 2014 وهو ما يمثل نسبة 49% من الساكنة الحضرية لمراكش، وتضم هذه البلدية عدة مجالات خضراء من بينها (حدائق: شارع فرنسا، دار الثقافة، شارع الشهداء، طريق أسفي، الإنارة، شارع 11 يناير، الأسوار، الوحدة 3، الوحدة 5، فندق البرج، المنارة، المطار...).

بلدية مراكش-المدينة:

إن حدود بلدية مراكش المدينة تتطابق وأسوار المدينة العتيقة لمراكش والتي تضم ساكنة تقدر بحوالي 120 ألف نسمة حسب إحصاء 2014، وهي تعتبر من أصغر البلديات بمدينة مراكش من حيث المساحة، والمجالات الخضراء الموروثة في غالبها منذ القدم والمتخذة شكل عراصي أو اجنانات قديمة نالت حظها من التجديد والتحديث في السنوات الأخيرة ونذكر منها (عراصي: مولاي عبد السلام، الكتبية، البيرك، العودة السعدية، دار مولاي علي، بوعشرين، وحدائق يوسف بن تاشفين، للاحسناء، الكندافي....)

بلدية سيدي يوسف بن على:

تتميز هذه البلدية بكونها أحدث بلديات مدينة مراكش والتي تم استحداثها سنة 1992 مع التقسيم الجماعي والذي أحدث نسيجها الحضري ب 3.13 كلم مربع، وبساكنة بلغ عددها حسب الإحصاء الأخير أكثر من 120 ألف نسمة، وتضم هذه البلدية مجالات خضراء متعددة تتمثل في (حدائق:

باب أغمات، سوق الربيع، الأسوار، المصلى الضريح، البلدية، مدار باب أحمر، مصرية عباس، طريق الكولف، والمشتل البلدي ...).

جدول رقم 1: حصة الفرد من المساحات الخضراء حسب الأحياء

التجمع الحضري	عدد السكان	المساحة الخضراء بالهكتار	حصة الفرد من المساحة الخضراء بالمتر مربع
المدينة القديمة	23500	49	2
كيليز	12000	14,2	14
سيدي يوسف بن علي	7700	0	0,9
الحي المحمدي	58000	2	0,34
دوار العسكر ايزيكي	29000	2,5	0,86

المصدر: تقرير التصميم المديري لمدينة مراكش 2018.

يلاحظ من خلال مساحة كل مقاطعة من المجال الأخضر أن الأحياء الراقية يرتفع بها حجم المساحات الخضراء على عكس الأحياء الشعبية.ويبين الجدول أعلاه نصيب الفرد من المساحات الخضراء حسب الأحياء بمدينة مراكش، حيث ترتفع هذه الحصة بحي كليز والتي تصل إلى 14 متر مربع للفرد، ثم المدينة القديمة بمترين لكل فرد، فيما نلاحظ ضعف هذه الحصة ببعض المجالات كالحي المحمدي ب 0.34 متر مربع للفرد وسيدي يوسف بحوالي 0.9 متر مربع للفرد، ودوار العسكر، في حين تصل حصة الفرد إلى 10 متر مربع من المساحة الخضراء على المستوى الدولي. ويرجع ذلك إلى العديد من العوامل من بينها الكثافة السكانية الكبيرة بهذه المجالات وتراجع هذه المجالات بسبب عدد من العوامل على رأسها التوسع العمراني الذي يزحف بنسب كبيرة على المساحات الخضراء بالمدينة.

2-طرق تدبير المجالات الخضراء بمدينة مراكش

لقد أصبحت المجالات الخضراء خاضعة للهاجس الاقتصادي والشغل الشاغل للعديد من الفئات سواء من المواطنين أو المهندسين المعماريين أو العالم الطبيعي وحتى البستاني، لهذا فالجهات المعنية تسعى لتلبية حاجيات هؤلاء بإحداث مناطق خضراء في مختلف مناطق المدينة وذلك بعد تحديد المجالات التي تعاني من نقص أو غياب لهذه الفضاءات الحيوية والضرورية، فالمشرع يقوم بتحديد المساحة الخضراء في موقع معين إلا أن التساؤل الذي يبقى مطروحا حول مدى إنجاز دراسة دقيقة للمعطيات الطبيعية، المادية والبشرية وحتى التقنية للمجال المستهدف، أم تغيب مثل هذه الدراسات وتتخذ القرارات بشكل عفوي وانتقائي، أم تدخل في ذلك اعتبارات أخرى كجمالية منطقة معينة أو وضع بعين الاعتبار الوظيفة الأساسية التي تؤديها هذه المجالات للمواطن، فقد يكون كل ما سبق ذكره يتداخل ليخلق في نهاية المطاف قرارا يعلن عن تهيئة مجال أخضر في منطقة معينة لتبدأ مسؤولية الجهات المكلفة في تنفيذ وتدبير وتهيئة هذه المجالات.

3-1. المجالات الخضراء في سياق المخططات الجماعية للتنمية بمدينة مراكش

في سياق التزامها بمقتضيات القانون 00-78 المتعلق بالميثاق الجماعي ومستجداته الأخيرة، الذي يشترط احتواء مشاريع وبرامج الجماعات والمقاطعات أو البلديات جوانب مواكبة للبيئة الحضرية، لكن غالبا ما يصطدم هذا الواقع في أغلب الأحيان بإكراهات التمويل خاصة فيما يتعلق بمجال إحداث وتدبير المجالات الخضراء والمنتزهات والأحزمة الخضراء، فبتبريرات متطلباتها لأرصدة وتكاليف مهمة لتعبئة وتوفير العقارات وتمويلات الغرس والصيانة والتتبع باستمرار يتم إلغاء المشاريع الخضراء في حالة أولى أو انطلاق أشغالها وعدم اكتمالها أو تأجيلها إلى السنة الموالية في حالة ثانية.

كما أن الميزانيات التي يتم تخصيصها للمجالات الخضراء تكون جد متواضعة، وناذرا ما يتم الالتزام بها وتشمل بعض العمليات المتعلقة بشراء الأغراس وتكلفة التطعيم والصيانة ولا يتم تضمين هذه الميزانيات قرارات تقضي بإحداث حديقة أو منتزه أو مجالا أخضر إلا ناذرا يأتي ذلك بعد ضغوطات عديدة أو تبعا لأهداف واستراتيجيات أخرى.

جدول رقم2: جهود المقاطعات لحماية المجال الأخضر من خلال برنامج سنة 2016

المقاطعة	حجم المساحات الخضراء بالهكتار	التدابير المتخذة	الميزانية السنوية المخصصة للمساحات الخضراء بالدرهم
كيليز	252,6	تتبع ومراقبة متواصلة للمجال الأخضر السقي والغرس والصيانة	171000
مراكش المدينة	132	السقي والغرس والصيانة	80000
المنارة	34	الصيانة الاعتيادية	100000
سيدي يوسف بن علي	11,50	لسقي والغرس والصيانة	131870
النخيل	3,45	لسقي والغرس والصيانة	10000

المصدر: مصلحة الأغراس بالمجلس البلدي

في نفس الاطار تعمل البرامج الجماعية للتنمية بمدينة مراكش على تهيئ مختلف المشاريع والتوجهات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية داخل مدة إنجازها (6 سنوات)، والتي تشمل على بعض الجوانب المتعلقة بالمجالات الخضراء والتشجير داخل المدينة، وتأتي بعض النقاط التي تهتم بوضعية الجانب البيئي في إطار التنمية المستدامة بخلق المجالات ضمن المشاريع الجماعية للتنمية والتي تركز في بعض جوانبها على عمليات التنسيق بين جمعيات تشتغل على البيئة وتشجيع النوادي البيئية والاهتمام بالتشجير في الأحياء وتهيئة بعض جنبات الأودية والشوارع كمتنفس طبيعي إضافة إلى خلق بنك معلومات بخصوص البيئة....

3-1-1جهود مصلحة الأغراس

تعتبر مصلحة الأغراس من بين أهم الفاعلين في ميدان المجالات الخضراء بمدينة مراكش، والتابعة لكل جماعة محلية (خاصة البلدية) والتي تتكلف بمهام متنوعة في أطار إنشاء مجالات خضراء وتتلخص فيما يلي:

-غرس الأشجار بشوارع تراب الجماعة وسقيها بشكل منتظم بواسطة الشاحنات الصهريجية أو القنوات الممتدة من البئر حتى الأشجار.

-إزالة الأعشاب الضارة والطفيلية من الأحواض ورشها بالمبيدات والمواد الكيماوية ضد الحشرات والأمراض.

-توسيع أحواض الأشجار بتراب الجماعة.

-تشذيب الأشجار والأغراس وصيانتها وتجبير جذورها.

ويشرف على مجموع هذه العمليات بعض رؤساء مصالح الأغراس وهم في الغالب عبارة عن مهندسين مختصين، يعمل تحت إدارتهم مجموعة من التقنيين يشرفون بدورهم على عمال متخصصين في ميدان الغراسة، وتظل مصلحة الأغراس تتعامل مع مصالح أخرى في إطار الجماعة المحلية (البلدية)، كمصلحة اليد العاملة ومصلحة الدراسة والتخطيط والتصميم ومصلحة تنمية الموارد المالية وأخيرا مصلحة الصفقات وطلب العروض، وهنا نصادف فاعلا مهما يتم التعامل معه من طرف مصلحة الأغراس في بعض الأحيان وهو المقاول الذي يظهر دوره في المشاريع الكبرى رئيسيا.

صور1-2: جهود مصلحة الأغراس في تدبير المجالات الخضراء بمراكش

المصدر: م. هلال 2021.

2-1-3 المقاول فاعل رئيسي في تدبير المجالات الخضراء

اعتبارا للشفافية التي بدأت تعرفها المملكة المغربية في السنوات الأخيرة ورغبة من وزارة إعداد التراب الوطني في توفير مجالات خضراء استعدادا للاستحقاقات الوطنية والدولية التي يراهن عليها المغرب في تنمية الخدمات الاجتماعية وكذا القطاع السياحي؛ أولت المجالس البلدية ضمن اهتماماتها الأساسية الرفع من نصيب كل مواطن من المجالات الخضراء وذلك بتوسيع مساحتها.

وفي سبيل تحقيق ذلك كان لابد من الاستعانة بالمقاولين عن طريق عرض المجلس البلدي مشروع حديقة أمام وسائل الإعلام وفق شروط خاصة، فتتلقى الجماعة مختلف العروض وتعمل على انتقاء افضلها بناء على دراستها الشمولية لحيثيات المشروع من تكاليف مالية، التصميم والتنظيم العام للحديقة المستقبلية بالشكل الذي يتناسب مع النسيج الحضري للموقع، وبذلك تعقد البلدية اتفاقية مع المقاول الذي لقى اقتراحه الموافقة. تهدف إما لإنجاز جزء من المشروع كحفر بئر، تبليط الممرات أو تزويد الحديقة بالمغروسات...، أو يتحمل المشروع ككل وتناط بمصلحة الأغراس مهمة متابعة سيرورة المشروع وحتى بعد إنجازه على ارض الواقع ويتولى تقني تقييم المشروع عن طريق معاينة في الميدان وتوجيه مراسلة لرئيس مصلحة الأغراس يوضح مدى التزام المقاول بشروط العقد، وبهذا يعلن عن ولادة مجال أخضر جديد يطلق عليه اسم خاص ويتم تدشينه إما من قبل الوالي أو العامل أو شخصيات أخرى وكما هو معلوم فان هذه العملية (الإشعار بمشروع حديقة وإنجازه ومتابعته) قد تمحو منحى أخر في حالة اعتماد المحسوبية والزبونية كما هو شائع والتي قد تشوب تعاملات بعض رؤساء مصالح الأغراس[4]. كما تهتم بتدبير المجالات الخضراء بالمدينة جهات أخرى على رأسها الوكالة الحضرية لمدينة مراكش والتي تقوم بالتنسيق بين المتدخلين في تدبير هذه المجالات وكذلك تقديم المساعدات التقنية اللازمة، والولاية التي تقوم بمجموعة من العمليات على رأسها المصادقة على عقود تدبير المساحات الخضراء والمصادقة على قانون الاستثناء.

3-إكراهات ومعيقات تدبير المجالات الخضراء بمراكش

3-1.المجالات الخضراء والتعمير بمدينة مراكش

إن مسألة التعمير وارتباطها بالمجالات الخضراء على مستوى مدينة مراكش تطرح العديد من الاستفسارات عن كيفية تدبير مجال التعمير بصفة عامة من قبل الدولة والمجالس الجماعية المتعاقبة على تسيير هذا القطاع بالمدينة. بغياب وثائق تنظيمية للمجال لعقود خلت، واتباع سياسة تعميرية غير متحكم فيها من خلال عدم احترام قوانين التعمير، كقانون التجزئات مثلا، خاصة في المادة 1_ من القانون 90/25 المتعلق بالتجزئات العقارية والذي ينص على ضرورة مراعاة وجود مساحات خضراء في أي تجزئة عقارية يراد إنشائها، وهناك نماذج عديدة من هذه التجزئات خاصة على مستوى منطقة المحاميد والسكن الاجتماعي التي تجاوزت هذا القانون، فأضحى التعمير مجالا تطبعه الصفة غير القانونية والعشوائية لأغلب التجمعات السكانية خاصة على مستوى بعض المناطق من المدينة، والتي عمرت على حساب الأراضي الزراعية والمجالات الخضراء المحيطة بالمدينة.

3-1-1 سياسة تعميرية غير متحكم فيها

كانت مدينة مراكش في مرحلة ما قبل الاستعمار ومنذ تأسيسها مدينة المجالات الخضراء من خلال إنشاء العديد من البساتين والعراصي والجنانات... داخل وخارج السور، ولعل ما تبقى من

[4] نادية العقيري، المجالات الخضراء وتدبير الموارد المائية بمدينة مراكش، بحث لنيل الماستر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش، 2003ص 47

الخطارات والسواقي التي لازالت شاهدة على ذلك. حتى بداية القرن 20 كانت ساكنة المدينة تقدر بحوالي 650000 نسمة تعيش في مجال تشكل فيه المجالات الخضراء 70**%** من المساحة. وفي مرحلة الاستعمار انتقل عدد سكانها في بعض المناطق خاصة على مستوى المدينة العتيقة من 75000 نسمة إلى 149000 نسمة سنة 1926، لتظهر بذلك ملامح بداية توسع المجال المبني على المجالات الخضراء خاصة مع إنشاء مجموعة من الأحياء؛ على رأسها حي كليز غرب المدينة القديمة، وإحداث العديد من التجزئات السكنية على حساب المجال الأخضر، مما أحدث تحولات على مشهد المجال الأخضر في هذه الفترة بتحوله إلى تجزئات سكنية من بينها (عرصة الحوتة وماجوريل وابن الشافعي)، ومجالات خضراء أخرى تم تحويلها إلى منشآت اجتماعية خاصة (عرصة الحامض، وجزء من عرصة مولاي عبد السلام والجبل الأخضر وعرصة المأمونية...). وفي مرحلة الاستقلال عرفت مراكش توسعا حضاريا شمل معظم الأحزمة الخضراء وخارج الأسوار بتوسع مجموعة من الأحياء خاصة سيدي يوسف شرقا والحي المحمدي والداوديات غربا ودوار العسكر وإيزيكي جنوبا، مما أدى إلى فقدان المدينة لأكثر من ثلاثة أرباع مجالاتها الخضراء (الخريطة رقم2).

الخريطة رقم (03): تراجع المساحات الخضراء بمراكش عبر السنوات 1898/1990

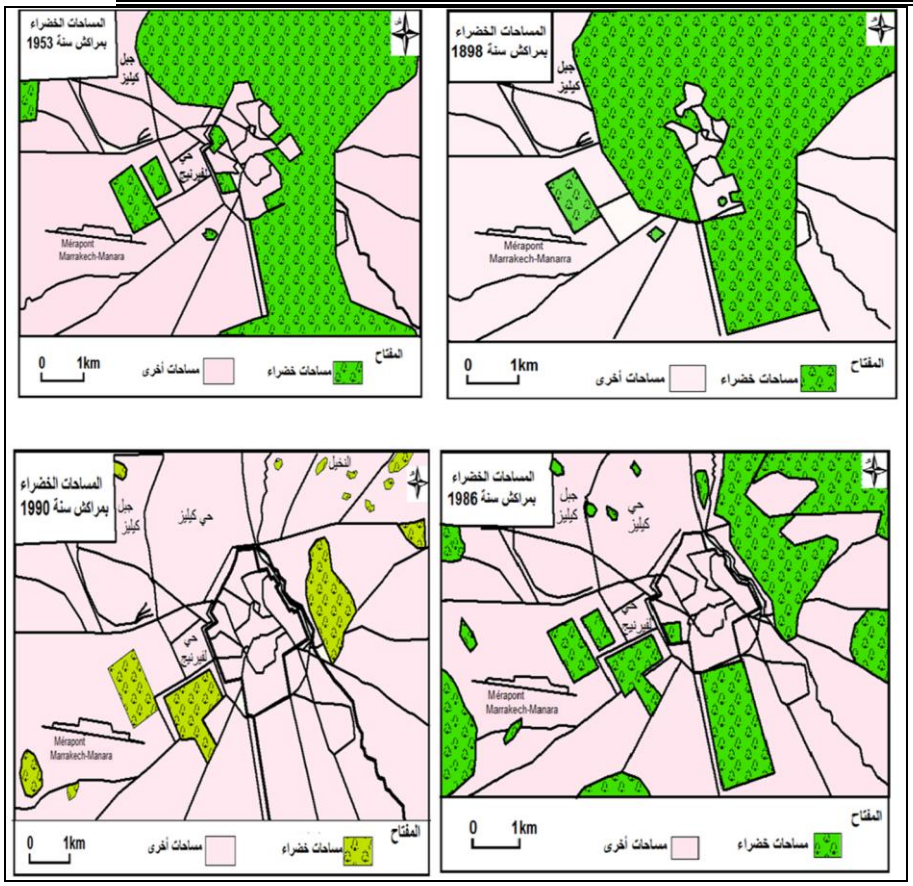

المصدر: Mohamed Elfaiz. Marrakech patrimoine en péril. Paris (بتصرف)

3-1-2 انعكاسات مسطرة الاستثناء

انعكست مسطرة الاستثناء سلبا على المجالات الخضراء بالمدينة بالقضاء عليها، من خلال تحويل عدة مجالات خضراء إلى تجزئات سكنية ومشاريع سياحية كبرى، تحت طائلة المنفعة العامة ونذكر نموذج لذلك بواحة النخيل التي بلغ فيها حجم مساحة المشاريع المنجزة على حساب المجال الأخضر إلى غاية 2013 ما يزيد عن 1700 هكتار.

جدول رقم 2: حصة الفرد من المساحات الخضراء حسب الأحياء

المشروع	صاحب المشروع	شروط التفويت
عملية رياض جوهر 3	مؤسسة العمران	تهيئة المساحات الخضراء بشراكة مع المجلس الجماعي
فندق فخم	شركة A TLAS HOSPTALITY	بدون شروط
تجزئة النزهة	شركة Magic systhéme	منح مساحة خضراء مجانا لصالح

		المدينة

المصدر: المجلس البلدي بمراكش.

الصور 3، 4، 5، 6: أثر مشروع أشغال تهيئة وتوسيع شارع الحسن الثاني على المجال الأخضر

المصدر: م. هلال 2021.

واختلفت وضعيات هذه المجالات بين الماضي والحاضر، فقد كانت هذه العراصي أو الجنان على سبيل المثال أشكالا لها ميزة خاصة ودور محدد؛ لكن تراجع هذا النوع من المجالات في الحاضر واختفت أدوارها التقليدية ليفسح المجال للحدائق بالمفهوم الحالي والعصري والتي تتناسب والمنظر العام للمدينة الحديثة، ببناياتها الشاهقة وشوارعها الطويلة وبذلك ظهرت أشكال جديدة للمجال الأخضر لم تكن معروفة من قبل، إذ أصبحت المدارات تعتبر مجالا أخضر وكذا أشجار الترصيف والملاعب...كما تنوعت الأشكال السائدة للمناطق الخضراء بين حدائق مغلقة أو مفتوحة، فالنوع الأول من الحدائق المغلقة يكون لها شكل هندسي معين يطبعه غالبا التربيع وتتصف بإحاطتها بسياج أو أسوار اسمنتية خصوصا الحدائق التاريخية وقد تتوفر على تجهيزات مهمة، على أن المهمشة منها والتي أصابها الإهمال تفتقد لكل الأساسيات والتجهيزات من أسوار وأبواب ومرافق حيوية مما يجعلها تشكل مجالا لتردد عينة خاصة من الزوار وفي أوقات غير اعتيادية ونقصد بذلك المتسكعين والمدمنين مما حولها لمواقع غير آمنة. أما النوع الثاني وهو الحدائق المفتوحة فتكون إما عبارة عن شارع رئيسي مهم كشارع فرنسا وواحة الحسن الثاني،

حيث يهتم بزرع جنباته بالورود والأشجار خاصة الزنبوع المزهر في فصل الربيع، أو عبارة عن بقعة تحاط بها أحواض وممرات تتوسطها إما نصب تذكارية أو نافورة.

2-3.مظاهر التلوث تستدعي الاهتمام بالمجالات الخضراء

شأن مدينة مراكش كجل المدن المغربية فهي تعاني من إكراهات واختلالات بيئية عديدة تتفاقم مظاهرها وتزيد استفحالا مع مرور السنوات، ويرجع ذلك إلى مجموعة من النتائج المترتبة عن الأنشطة البشرية والثقل الديموغرافي المضطرد والانفجار الحضري من جهة وعدم تتبع المعايير والمساطر البيئية المنصوص عليها في مختلف القوانين والتشريعات التي تهتم بهذه المجالات من جهة ثانية.

فمدينة مراكش تعاني هذه المشاكل خاصة في فصل الصيف ونذكر مظاهر لذلك لعل أبرزها ما تعانيه بعض المناطق خاصة على مستوى شارع أسفي إلى حدود مدينة تامنصورت بسبب الروائح الكريهة المنبعثة من محطة المياه العادمة العزوزية والتي تؤثر بشكل كبير على المحيط البيئي القريب منها خاصة واد تانسيفت، إضافة إلى تأثيرات المطرح القديم التي لازالت تؤثر بشكل سلبي على المجال الأخضر للمدينة والساكنة المحلية رغم تعدد الشكايات ورفع التظلمات فلا تلقى إجابات ولا تتعدى إجراءات هذه المحطة وهذا المطرح من التقليل من الانبعاثات نهارا وغض الطرف ليلا، مما يطرح العديد من التساؤلات حول ضوابط تطبيق مقتضيات القانون 03-13 المتعلقة بالتأثيرات على البيئة.

بالإضافة إلى الإيذاءات اليومية للأحياء العشوائية (غير المجهزة) التي تعتبر الأودية كمجال مفضل لتصريف نفاياتها السائلة التي تصب فيه بشكل مباشر أو من خلال قنوات الصرف المكشوفة (بعض الدواوير الموجودة على طول وادي إسيل). كما أن التطهير الصلب، فيلاحظ العديد من النقط السوداء داخل المدينة نظرا للتقصير في عمليات الجمع والتدوير والتي تظل واضحة المعالم على مستوى المدينة رغم بعض المجهودات المبذولة مؤخرا في الزيادة من حيث المعدات والآلات وعدد العمال. هذا ولا ننسى تأثيرات الحي الصناعي بسبب انبعاثات المصانع التي تقوم بتلويث الأجواء والتأثير على المجالات الخضراء بشكل سلبي. بواسطة الدخان الأسود الكثيف والروائح الكريهة.

إضافة للتكدس والارتفاع الذي تعرفه المدينة في حركة المرور للشاحنات والسيارات خاصة الثقيلة منها والتي تشكل أخطارا طرقية وبيئية بالزيادة من حدة التلوث الهوائي داخل المدينة جراء الانبعاثات من محركاتها الضخمة.

3-3.غياب الوعي بأهمية المساحات الخضراء.

يبقى غياب الوعي البيئي وبأهمية المجالات الخضراء وقصور عمليات التحسيس وبرنامج عام للتوعية والإعلام، وعدم تجنيد المختصين للقيام بحملات توعية مستمرة والنادرة بالرغم من خلق فرقة بيئية من طرف المجلس الجماعي للمدينة من أجل تحسيس الساكن بالأهمية البيئية، من العوامل والإكراهات التي يعانيها تدبير هذه المجالات بمدينة مراكش وسببا في فشل العديد من الجهود التنظيمية، حيث تصطدم بعض الممارسات اللامسؤولة في بعض المناطق، إضافة إلى

فقدان بعضها لخدمة التطهير سواء الصلب أو السائل خاصة بعد التوسع الكبير والامتداد الذي تشهده المدينة، ثم ضعف الوعي الكافي بأهمية تطبيق القوانين المحافظة على المساحات الخضراء والبطء في تنفيذ المشاريع الخاصة بجمالية المدينة أو التوسع فيها، كما أن المشكل يتفاقم بنقص في التجهيزات العامة بمعظم الحدائق من كراسي وحاويات أزبال ولعب أطفال، هذا؛ ناهيك عن قصور التنسيق بين مختلف المصالح المعنية بشأن تطوير وتنمية المجالات الخضراء بالمدينة وعدم تفعيل التشريعات والنصوص القانونية التي تحمي هذه المجالات.

4-3.غياب التدبير التشاركي.

لعل أبرز الإكراهات التي تعاني منها مختلف التدابير والتدخلات بين مختلف الفاعلين في المجال التنموي أو معالجة أي اختلال، تتجلى في غياب التدبير أو المقاربة التشاركية بين جميع المعنيين[5]، ويتجلى الاهتمام بإشكالية تدبير المجالات الخضراء في السياسة البيئية التي اعتمدتها السياسة الرامية إلى إعداد التراب والتي تتمحور حول ثلاث مقاربات رئيسية يجب العمل بها على النحو التالي:

يتجلى الاهتمام بإشكالية تدبير المساحات الخضراء في السياسة البيئية التي اعتمدها سياسة إعداد التراب الوطني، والتي تتمحور حول ثلاث مقاربات.

مقاربة ترابية	مقاربة تشاركية	مقاربة برامجية
إشراك جميع المصالح المهتمة بهذا المجال.	انخراط جميع الفاعلين المحليين وجمعية المجتمع المدني.	تتجسد في المشاريع ذات أهمية قصوى في المحافظة على البيئة.

- تفعيل وتطبيق مفاهيم وممارسة الإستدامة البيئية في التخطيط والتسيير الحضريين تحتم علينا إيجاد الحلول الملائمة للمشاكل التي يطرحها تدبير المجالات الخضراء.

خاتمة

تبقى المجالات الخضراء المراكشية بكل ما تختزنه من إرث تاريخي وحضاري وبأدوارها البيئية، الاقتصادية والاجتماعية، قلبا نابضا بهذه المدينة العريقة التي تجابه في سيرها على إيقاع تحديات وإكراهات طبيعية واقتصاديه وبشريه لتضمن لها مكانا في ركب التنمية، حيث يعتبر التوسع العمراني والعشوائي الغير المتحكم فيه لمدينة مراكش باعتباره سببا رئيسيا في تراجع المجالات الخضراء والقضاء على الحزام الأخضر الطبيعي للمدينة، إضافة إلى السعي في المواكبة البيئية فيما يخص المساحات الخضراء لمجموعة من الأحياء غير القانونية في ظل

[5] كمال الدين عفيفي احمد، دراسات في التخطيط العمراني، جامعة الأمارات العربية المتحدة، العين، 2007.

الممارسات والخروقات القانونية على مستوى التعمير. ثم غياب المبادرات الحقيقية التي من شانها إشراك الساكنة في القضايا التي تخص تدبير المجال الأخضر، مما وسع الفجوة بين الجماعات والساكنة المحلية بغياب حملات التحسيس والمواكبة البيئية، وعدم الوعي بأهمية المجالات الخضراء والحفاظ عليها، ويتضح ذلك في بعض السلوكيات المسيئة واللاتربوية في التعامل مع هذه المجالات، الشيء الذي يتطلب لا محاله مجهودات كبيرة، تتمثل في الحفاظ على الدور المهم الذي كان ولا زال للمجال الأخضر في مدينه مراكش بأشكاله المختلفة لضمان استمراريته، مما يفرض توسيع حدوده وتحسين تجهيزاته والعناية بمغروساته، فضلا عن توفير مياه السقي وتطوير مصادرها وتحسين سبل تدبير استهلاكها مع الأخذ بعين الاعتبار التقلبات المناخية وذلك لإدراج خطه كفيلة بمعالجة الفترات الجافه الحرجة لتفادي الوقوع في عجز مائي، والقيام بعمليات تشجير للمجالات الفارغة وتنظيفها وإحداث حدائق عمومية جديدة على مستوى المدينة وعلى مستوى الطرق المؤدية نحو ضواحيها (طريق تحناوت، وريكة...)، كما يجب توفير حراسة لبعض الأماكن المصنفة كمجالات خضراء، ووضع علامات تنبيه وتشوير وتحسيس من أجل الحفاظ عليها، ولتحقيق ذاك فلابد من التنسيق والتواصل بين مختلف المصالح المهتمة بالمجال الأخضر والتي لها علاقه من قريب أو بعيد به، إضافة إلى العمل على توفير إمكانيات تقنية مادية وبشرية متخصصة يكون اهتمامها الأول هو تطوير هذا المجال الأخضر والمحافظة عليه، ويندرج في ذلك إشراك المجتمع المدني بتحسيسه بأهمية المجال والمحافظة عليه ومنحه هاجسا في إبداء الرأي وفي تربية أجيال تحترم المجال عموما والمجالات الخضراء على وجه الخصوص، وهذا لن يتأثر إلا بخطاب سياسي يتبنى برامج تنموية فعالة ويتعهد بتطبيقها على ارض الواقع.

قائمة المراجع:

1.القانون 03-11 المتعلق بحماية واستصلاح البيئة، الجريدة الرسمية 19 يونيو 2003.
2.كمال الدين عفيفي احمد (2007)، دراسات في التخطيط العمراني، جامعة الأمارات العربية المتحدة، العين.
3.المجلس البلدي بمراكش.
4.محمد الرحماني وآخرون(2012)، المساحات الخضراء، بمدينة القصر الكبير، مجلة م ش المغرب عدد 6-8، كلية الاداب والعلوم الإنسانية، مارتيل المغرب.
5.محمد الموساوي (2002)، المعايير الجغرافية للمساحات الخضراء والحدائق ونظم تصميمها في المدن العربية، دبي الامارات.
6.محمد فاضل بن الشيخ (2001)، البيئة الحضرية في مدن الواحات وتأثير الزحف العمراني على توزيعها الايكولوجي، دكتوراه الدولة في العمران، معهد الهندسة المعمارية، جامعة منتوري، قسنطينة.
7.نادية العقيري (2003)، المجالات الخضراء وتدبير الموارد المائية بمدينة مراكش، بحث لنيل الماستر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش.
8.وزارة اعداد التراب والبيئة والتعمير والإسكان بالمجال المغربي واقع الحال سنة 2016.

9.Diagnostic PCD, Commune urbaine de Marrakech 2011,
10.Mohamed Ben ATTOU, Essai de profil environnemental de larache,Publications de la faculté des letteres et des sciences humaines,Tétouan, Etudes spaciales N3,
11.Mohamed El Faiz Marrakech patrimoine en péril .Paris
12.Reporter Ministere Charge de Lhbitat,Guide délaboration des plans verts urbains au maroc.2008,
13.SADDOU H., 2015, valorisation du patrimoine naturel et paysager via le tourisme. Cas de la Palmeraie de la ville de Marrakech, thèse de Doctorat en tourisme, Faculté des Lettres et des Sciences Humaines : Marrakech.
14.SITES DES AGENCES IMMOBILIERES DE MARRAKECH. (Orient Investissement, Agencimmo)
15.VERNET IMMOBILIER (Agence) ,2005 Maroc، Etat du marché et opportunités.